مجلة بحوث
كليـــــــــــــة الآداب

سلسلة إصدارات خاصة

الفعـل "جعـل"

(معانيه واستعمالاته)

إعـــداد
د/ صالح إبراهيم الفراج
عضو هيئة التدريس (قسم النحو والصرف وفقه اللغة)
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مايو ٢٠١٢
http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rjfa2012@ Gmail.com

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، ونصلي ونسلم على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن دعا بدعوته وسار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد لفت نظري أن الفعل "جعل" يأتي ناصبًا لمفعول واحد، وناصبًا لمفعولين، وناصبًا لثلاثة مفاعيل.

كما أنه يأتي عاملًا عمل "كان".

وإذا نصب مفعولًا واحدًا تضمن معاني عدة منها: خلق، وحكم، وألقى.

وإذا نصب مفعولين تضمن معان عدة، منها: صيَّر، واعتقد، وسمى.

وإذا نصب ثلاثة مفاعيل تضمن معانٍ عدة.

وإذا كان عاملًا عمل "كان" صار من أفعال الشروع بمعنى: بدأ وأخذ وشرع.

فهذا الشتات في الاستعمالات، والتنوع في المعاني، يحتاج إلى جمع ما تفرق من استعمالاتٍ في أبواب مختلفة، وضم ما تشتت من أنواعه في دراسة واحدة، فرغبت أن أهيئ هذه الدراسة -وبخاصة أنني لم أعثر على دراسة في ذلك-. فكان أن وفقني الله إلى هذا البحث الذي جعلته في **مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة** تتضمن أهم النتائج.

الفصل الأول: ناقشت فيه استعمال الفعل "جعل" متعديًا إلى مفعول واحد، وإلى مفعولين، وإلى ثلاثة مفاعيل.

الفصل الثاني: ذكرت فيه الخلاف في معنى الفعل "جعل" في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾، وفي استعمال "جعل" عاملًا عمل "كان".

الفصل الثالث: جعلته في مجيء "جعل" عاملًا عمل "كان".

وبالله التوفيق.

الفصل الأول:
الفعل "جعل" يتعدى لواحد ولاثنين ولثلاثة مفاعيل

المبحث الأول: "جعل" ينصب مفعولا واحدا:

يتعدى الفعل "جعل" إلى مفعول واحد، تقول: جعلت الكتاب في الحقيبة، أي: وضعته، قال سيبويه: «جعلت متاعك بعضه فوق بعض ... كأنك قلت: ألقيت متاعك بعضه فوق بعض»[1]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾[2]، فـ﴿ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ مفعول به منصوب، و﴿وَجَعَلَ﴾ بمعنى "خلق" و"أوجد"[3].

وقد جاء الفعل "جعل" بمعنى "خلق" في القرآن الكريم كثيرًا[4]، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا ﴿١٣﴾﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾[6].

فـ﴿سِرَاجًا﴾ مفعول به منصوب لـ﴿وَجَعَلْنَا﴾ الذي بمعنى خلقنا، وكذا ﴿خَلِيفَةً﴾ مفعول ﴿جَاعِلٌ﴾، و﴿مَن﴾ مفعول ﴿أَتَجْعَلُ﴾[7].

ويأتي بمعنى أوجد، كما في قوله تعالى: ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾[8] وقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾[9].

---

(١) الكتاب ١/ ١٥٦.

(٢) سورة الأنعام، الآية (١).

(٣) انظر: إعراب القرآن ٢/ ٥٥، والبسيط ٨/ ٨، والمحرر الوجيز ٣/ ٣٠٩، وشرح التسهيل ٢/ ٧٨.

(٤) انظر الآيات: ٦٧ من سورة يونس، و٣ من سورة الرعد، و١٦ من سورة الحجر، و٢٧، ٧٨ من سورة النحل، و٤ من سورة الأحزاب، و٦ من سورة الزمر.

(٥) سورة النبأ، الآية (١٣).

(٦) سورة البقرة، الآية (٣٠).

(٧) انظر: تفسير الطبري ١/ ١٩٨، ٤/ ١٤٣، والبسيط ٧/ ٥٥٠، والتبيان ١/ ٤٨، والفريد ٣/ ٤١٣، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦/ ٣١٣.

(٨) سورة الكهف، الآية (٤٨).

(٩) سورة المائدة، الآية (٦).

وقد يكون بمعنى فرض، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ﴾[١]، أي: إنما فرض الله السبت[٢].

ويأتي بمعنى "وضع وألقى"[٣]، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ۖ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ ﴾[٤]، وقوله وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴿٤٥﴾ ﴾[٥]، أي: ألقينا على قلوبهم أكنة، وألقينا بينك وبينهم حجابًا[٦].

كما يأتي بمعنى شرع وأوجب[٧]، كما في قوله تعالى: ﴿ مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ ﴾[٨]، أي: ما شرع الله من بحيرة[٩].

ويأتي بمعنى الحكم بالشيء على الشيء، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾[١٠].

ويكون بمعنى وصف[١١]، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[١٢]، أي: وصفنا الشياطين.

---

(١) سورة النحل، الآية (١٢٤).

(٢) انظر: التبيان ٢/ ٧٥٤، والفريد ٢/ ٥٠٦، والبحر المحيط ١/ ٣٨٠، ٤/ ٩٧، ٢١٨، ٥/ ٤٨٧، والدر المصون ٤/ ٥٧٦، ٥/ ٦٠٣، ٦/ ٤٥٤.

(٣) انظر: الفريد ٢/ ٥٠٦.

(٤) سورة الأنعام، الآية (٢٥).

(٥) سورة الإسراء، الآية (٤٥).

(٦) انظر: البحر المحيط ١/ ٨٦، ٢/ ٣٠٠، ٤/ ٩٧، ٥/ ٢٨٧، والأفعال في القرآن الكريم ١/ ٣٠١.

(٧) انظر: البسيط ٧/ ٥٥٠، والكشاف ١/ ٦٤٩، والمحرر الوجيز ٣/ ٢٧٥، والتبيان ١/ ٤٦٤.

(٨) سورة المائدة، الآية (١٠٣).

(٩) انظر: إعراب القرآن ٤/ ١٠٣، والبسيط ٧/ ٥٥٠، والبرهان ٤/ ١٣٣.

(١٠) سورة القصص، الآية (٧).

(١١) انظر: إعراب القرآن ٢/ ١٢٢، والبسيط ٧/ ٥٥٠، والبحر المحيط ٤/ ٤٨٥، والدر المصون ٥/ ٢٥٩.

(١٢) سورة الأعراف، الآية (٢٧).

المبحث الثاني: "جعل" ينصب مفعولين:

من استعمالات الفعل "جعل" أن يكون من أخوات "ظن" الناصبة لمفعولين أصلهما مبتدأ وخبر[١].

ويكون بمعنى الاعتقاد، فيفيد الرجحان[٢]، كما في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾[٣]، أي: اعتقدوا أن الملائكة إناثًا على سبيل الظن والرجحان، وليس على سبيل اليقين.

---

(١) جمهور النحويين على أن أفعال هذا الباب -ظن وأخواتها- تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، مثل قوله تعالى: {ودخل جنته وهو ظالم لنفسه قال ما أظن أن تبيد هذه أبدًا، وما أظن الساعة قائمة} [الكهف: ٣٥، ٣٦].

والأكثر أن تغني عن المفعولين أنْ "المصدرية" كما في أول الآية السابقة، أو"أن" المصدرية مع معموليها، كقوله تعالى: {وظن أهلها أنهم قادرون عليها} [يونس: ٢٤].

انظر: الكتاب ١/ ٣٩، ١١٨، ٢٣٧، ٣/ ٣٦٦، ومعاني القرآن ١/ ٤٥، ٤٠٩، ٢/ ٨٣، ٢١٣، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٠٠.

وذهب السهيلي إلى أن "ظن" وأخواتها كـ"أعطى" وما جرى مجراها تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، وحجته في ذلك أنك تقول: ظننت زيدًا عمرًا، وزيد ليس عمرًا إلا على وجه التشبيه، وهو غير مراد في باب ظن.

انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ٥٦، والمساعدة ١/ ٣٥٢، والتصريح ١/ ٣٥٨.

واعترضه ابن عقيل بقوله في المساعد ١/ ٣٥٢: «ورد بالرفع عند الإلغاء نحو: زيد قائم ظننت».

وذكر أبو حيان أن المفعول الثاني عند الفراء في باب "ظن" وأخواتها منصوب على التشبيه بالحال، مستدلًا -أي الفراء- على ذلك بوقوعه جملة كما تقول: ظننت زيدًا أبوه عالم، ووقوعه ظرفًا كما تقول: ظننت زيدًا عندك، أو جارًا ومجرورًا كما تقول: ظننت زيدًا في الدار.

انظر: التذييل والتكميل ٦/ ٦، وارتشاف الضرب ٣/ ٥٦، والتصريح ١/ ٣٥٨.

واعترضه أبو حيان في التذييل ٦/ ٦ بأن المفعول الثاني يقع معرفة ومضمرًا واسمًا جامدًا كالمفعول به.

وتبعه في الاعتراض ابن عقيل في المساعد ١/ ٣٥٣، والشيخ خالد الأزهري في التصريح ١/ ٣٥٨.

وما ذكره أبو حيان خلاف ما في "معاني القرآن"، حيث إن الفراء يوافق جمهور النحويين في أن أفعال هذا الباب -ظن وأخواتها- تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر؛ فقد أورد في معانيه من المواضع ما لا يحصى كثرة، من ذلك قوله: «ألا ترى أنك تقول: أظن زيدًا أخاك، وكان زيدًا أخاك، فلا بد لـ"كان" من شيئين، فلا بد لـ"ظن" من شيئين» [معاني القرآن: ١/ ٤٥]، ويقول أيضًا: «لأن "ترى" تحتاج إلى شيئين تنصبهما ما يحتاج الظن» [٢/ ٢١٥]، ويقول أيضًا: «ألا ترى أنهم يقولون: أظنك قائمًا، فيعملون الظن إذا بدؤوا به، وإذا وقع بين الاسم وخبره أبطلوه، وإذا تأخر بعد الاسم وخبره أبطلوه» [٢/ ٣٣٢]، كما يقول: «وموضع "الذين" رفع وهو قليل أن تعطل "ظن" من الوقوع على "أنْ" أو على اثنين سوى مرفوعها» [٢/ ٢٥٩].

وانظر: ١/ ٣٣٤، ٣٥١، ٣٦١، ٤٠٩، ٢/ ٨٣، ١٠٦، ١١٣، ١٧٨، ٣/ ٢٧٨.

وهذا الذي ذكره أبو حيان منسوبًا إلى الفراء نسبة أبو البركات الأنباري في الإنصاف ١٢٩ للكوفيين.

(٢) انظر: التسهيل ٢٧١ وشرحه ٢/ ٧٨، وشرح ألفية ابن معطٍ ١/ ٥٠٤، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٧٦، وأوضح المسالك ٢/ ٣٢، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٢٧، والبرهان ٤/ ١٣٢.

(٣) سورة الزخرف، الآية (١٩).

ويكون بمعنى "سمَّى"[١]، مثل قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴿٩١﴾﴾[٢].

ويكون بمعنى التصيير، فيفيد التحويل من حال إلى حال، كما تقول: جعلت الطين خزفًا، أي: صيرته وحولته[٣]، وقولك: جعلت سعيدًا صديقك أي: صيرته، فـ"سعيد" مفعول أول، و"صديقك مفعول به ثان، ومنه قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَٰذًا﴾[٤].

المبحث الثالث: "جعل" محتملا للتعدي لمفعولين والمفعول واحد:

يأتي الفعل جعل ناصبًا لمفعولين بمعنى صيَّر، وناصبًا لمفعول واحد.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ﴾[٥]، الهاء المفعول الأول، و﴿بُشْرَىٰ﴾ المفعول الثاني، أو أن ﴿بُشْرَىٰ﴾ مفعول لأجله، و"جعل" ناصب لمفعول واحد هو الضمير[٦].

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَٰلِىَ مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾[٧]، فـ﴿جَعَلْنَا﴾ بمعنى "خلقنا"، و﴿مَوَٰلِىَ﴾ مفعوله، أو أن ﴿جَعَلْنَا﴾ بمعنى "صيرنا"، و﴿مَوَٰلِىَ﴾ المفعول الأول و﴿وَلِكُلٍّ﴾ المفعول الثاني[٨].

وقوله تعالى: ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[٩]، فـ﴿وَيَجْعَلَ﴾ بمعنى "يلقي"، و﴿ٱلْخَبِيثَ﴾ مفعول، أو أن ﴿وَيَجْعَلَ﴾ بمعنى "صيّر"، و﴿ٱلْخَبِيثَ﴾ المفعول الأول، و﴿عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ المفعول الثاني[١٠].

---

(١) انظر: البحر المحيط ٤/ ٣٣، والبرهان ٤/ ١٢٩، ١٣٣.

(٢) سورة الحجر، الآية (٩١).

(٣) انظر: إعراب القرآن ٤/ ٩٧، والبسيط ٢٠/ ٨، والتبيان ١/ ٣٩، ٤٧، والوسيط ٤/ ٦٣، وتفسير البغوي، ١١٦٤، والكشاف ١/ ٣١٨، ٢/ ١١٠٩، والمحرر الوجيز ١/ ١٤٤، والتبيان ٧/ ٥٣٢، والفريد ١/ ١٨٥، ٢/ ٥٤٩، والتسهيل ١/ ١، وشرحه ٢/ ٨٢، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٧٨، وأوضح المسالك ٢/ ٤٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٢٧، ٤٢٨.

(٤) سورة الأنبياء، الآية (٥٨).

(٥) سورة آل عمران، الآية (١٢٦).

(٦) انظر: التبيان ١/ ٢٩١، والبحر المحيط ٣/ ٥١، والدر المصون ٣/ ٣٨٨، وتفسير أبي السعود ١/ ٥٥٠.

(٧) سورة النساء، الآية (٣٣).

(٨) انظر: الفريد ٢/ ٢٥٤، والبحر المحيط ٣/ ٢٣٧، والدر المصون ٣/ ٦٦٧، ٦٦٨.

(٩) سورة الأنفال، الآية (٣٧).

(١٠) انظر: الفريد ٣/ ٢٠٦، والبحر المحيط ٤/ ٤٩٣، والدر المصون ٥/ ٦٠٣، التبيان ٢/ ٦٢٣.

وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾[١]، على أن ﴿جَعَلْنَا﴾ بمعنى خلقنا، و﴿كُلَّ﴾ مفعوله، أو أن ﴿جَعَلْنَا﴾ بمعنى "صيَّرنا"، و﴿مِنَ ٱلْمَآءِ﴾ مفعوله الثاني[٢].

وهناك آيات كثيرة[٣] يحتمل الفعل "جعل" التعدي إلى مفعول واحد وإلى مفعولين[٤].

المبحث الرابع: مجيء "جعل" ناصبًا لثلاثة مفاعيل:

ذهب الزمخشري[٥] إلى أن الفعل "جعل" ينصب ثلاثة مفاعيل كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ حَتَّىٰ جَعَلْنَٰهُمْ حَصِيدًا خَٰمِدِينَ ﴿١٥﴾﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾[٧].

إلا أنه جعل حكم المفعولين الأخيرين حكم المفعول الواحد؛ لأنهما بمعنى واحد، كقولهم: حلو حامض، أي: مُزٌّ -للجامع بين الطعمين-، وكذلك ﴿جَعَلْنَٰهُمْ﴾ جامعين لمماثلة الحصيد والخمود[٨]، و﴿فَجَعَلْنَٰهُ﴾ جامعًا لحقارة الهباء والتناثر[٩].

وذكر أن الضمير المنصوب في "جعلناهم" كان مبتدأ، والمنصوبان بعده كانا خبرين له، فلما دخل عليهما "جعل" نصبهما جميعًا على المفعولية[١٠]، وجعلهما كخبري "كان" في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿٦٥﴾﴾[١١]، أي: جامعين للمسخ والخسء[١٢].

---

(١) سورة الأنبياء، الآية (٣٠).

(٢) انظر: التبيان ٢/ ٩١٦، والفريد ٤/ ٤٨٥، والبحر المحيط ٦/ ٣٠٩، والدر المصون ٨/ ١٤٩.

(٣) من ذلك الآية ٢٦٠ من سورة البقرة، ١٢٦ من سورة آل عمران، ٦، ٢٥، ١٢٥، ١٣٦ من سورة الأنعام، ١٠٠ من سورة يوسف، ٦٢ من سورة النحل، ٤٨ من سورة الكهف، ٨ من سورة الأنبياء، ٦ من سورة الأنبياء.

(٤) انظر: الكشاف ٤/ ٢٣٦، والبيان ١/ ٣٣٨، ٤٠٨، والتبيان ٢/ ٧٤٥، والبحر المحيط ١/ ٣٨٠، ٣/ ٥١، ١٢٦، ٤/ ٢١٨، ٣٩٣، ٥/ ١٢٥، ٦/ ٤٩٣، ٨/ ٥، ٢٨٨، ٥٠١، والفتوحات الإلهية ١/ ٤٦٧، ٢/ ٧، ٦٠، ٩٢، ٣٥٦، ٥٨١، ٣/ ٢٩، ٥٨، ١٦٥، ٣٢٣، ٤/ ٤٦٣.

(٥) انظر: الكشاف ٢/ ٥٦٥، ٣/ ١٠٦.

(٦) سورة الأنبياء، الآية (١٥).

(٧) سورة الفرقان، الآية (٢٣).

(٨) انظر: الكشاف ٢/ ٥٦٥، ودراسات لأسلوب القرآن القسم الثالث ٢/ ٣٩٤، والأفعال في القرآن الكريم ١/ ٣٠٢.

(٩) انظر: المصادر السابقة، ورموز الكنوز ٤/ ٥٩٨، والبحر المحيط ٦/ ٣٠١، ٤٩٣، والدر المصون ٨/ ٤٧٥.

(١٠) انظر: الكشاف ٢/ ٥٦٥.

(١١) سورة البقرة، الآية (٦٥).

(١٢) انظر: الكشاف ١/ ٢٨٦، ٣/ ٨٩، والدر المصون ٥/ ١٤٤، ٨/ ٤٧٥، وتفسير أبي السعود ٤/ ١٧١، والفتوحات الإلهية ٢/ ٨٨.

وذكر أبو حيان أن ابن درستويه خالف النحويين في منعه أن يكون لكان خبران وأزيد، قال: «وقياس قوله في "جعل" أن يمنع أن يكون لها خبر ثالث»[١]، قال السمين الحلبي: «مقصوده أن كلام الزمخشري مردود قياسًا على ما منعه ابن درستويه من تعدد خبر كان»[٢].

ووافق الزمخشري على ذلك العكبري[٣]، والمنتخب الهمذاني[٤]، والسمين الحلبي[٥]، وأبو السعود[٦].

وجعل من ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾[٧][٨].

الفصل الثاني:

الخلاف في تأويل "جعل" بمعنى "خلق" في قوله تعالى "إنا جعلناه قرآنا عربيا"[٩]

ذهب المعتزلة[١٠]، وعلى رأسهم بشر المريسي[١١]، والقاضي عبد الجبار[١٢]، والزمخشري[١٣]، وتبعهم على ذلك الفخر الرازي[١٤] إلى تأويل الفعل "جعل" بمعنى "خلق" في قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣﴾، فقالوا معناها: إنا خلقناه قرآنًا عربيًا، فالقرآن مجعول، وكل مجعول مخلوق.

---

(١) البحر المحيط ٦/ ٦٩٣.

(٢) انظر: الدر المصون ٨/ ٤٧٥.

(٣) انظر: التبيان ٢/ ٩١٣، والأفعال في القرآن لكريم ١/ ٣٠٢.

(٤) انظر: الفريد ٣/ ٦٨٨، ٤/ ٤٨٨.

(٥) انظر: الدر المصون ٨/ ١٣٨.

(٦) انظر: تفسير أبي السعود ٤/ ١٧١.

(٧) سورة الأنعام، الآية (١٢٥).

(٨) انظر: التبيان ١/ ٥٣٧، والفريد ٤/ ٤٨٨، والدر المصون ٥/ ١٤٤.

(٩) سورة الزخرف، الآية (٣).

(١٠) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية ٢١٤-٢١٩، والمحيط بالتكليف ٣٠٦-٣٣٢، والبحر المحيط ٨/ ٥، والدر المصون ٥/ ١٤٠، ٩/ ٥١٧، والأثر العقدي ١/ ٥٥٠.

(١١) انظر: الحيدة ٥٩ وما بعدها.

(١٢) انظر: شرح الأصول الخمسة ٥٢٨، والمغني في أبواب التوحيد والعدل ٧/ ٩٤، والمحيط بالتكليف ٣٣١، والمعتزلة وأصولهم الخمسة ١٢٠، والأثر العقدي ١/ ٥٥٠.

(١٣) انظر: الكشاف ٤/ ١٣٦، والبحر المحيط ٨/ ٥، والدر المصون ٩/ ٥٧١.

(١٤) انظر: التفسير الكبير ٢٧/ ١٦٦.

وهذا التفسير قول لا يستند على دليل ولا تعضده لغة؛ وإنما هو تحكم الهوى وتعسف الرأي بدافع المذهب والمعتقد.

والذي عليه الأئمة من أهل السنة والجماعة عدم تأويل أدلة الكتاب والسنة لضرب من تحكم العقل، أو تقديم للمنطق وعلم الكلام، أو ميل لنزعة هوى.

فالقرآن الكريم عندهم كلام الله حقيقة حروفه ومعانيه، منزل غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود[١].

قال السمين الحلبي: «والجعل هنا "تصيير" ولا يلتفت لخطأ الزمخشري في تجويزه أن يكون بمعنى "خلقنا"»[٢].

قال ابن تيمية: «وأئمة الدين كلهم متفقون عل ما جاء به الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الأمة من أن الله كلم موسى تكليمًا، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق»[٣].

وذهب جمع من علماء الأمة إلى كفر من قال إن القرآن مخلوق[٤].

قال النحاس: «الهاء التي في ﴿جَعَلْنَٰهُ﴾ مفعول أول، و﴿قُرْءَانًا﴾ مفعول ثان، فهذه ﴿جَعَلْنَٰهُ﴾ التي تتعدى إلى مفعولين بمعنى "صيرنا"، وليست ﴿جَعَلْنَٰهُ﴾ التي بمعنى "خلقنا"؛ لأن تلك لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾[٥]، وفرقت العرب بينهما بما ذكرنا»[٦].

قال الزركشي: «وأخطأ الزمخشري حيث جعله بالخلق، وهو مردود صناعة ومعنى؛ فأما الصناعة: فلأنه يتعدى لمفعولين، ولو كان بمعنى الخلق لم يتعد إلا إلى واحد، وتعديته لمفعولين -وإن احتمل هذا المعنى- لكن بجواز إرادة التسمية أو التصيير على ما سبق.

---

(١) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية ٢١٥، وخلق أفعال العباد، ٢/ ٦-٥٦، ١١٢، والفتاوى ١٢/ ٦، ٣٧، ١٤٩، ١٦٢، ٤١٧، ٥٧٦، وشرح العقيدة الواسطية ١١٣ -١٢١.

(٢) انظر: الدر المصون ٩/ ٥١٧.

(٣) فتاوى ابن تيمية ١٢ / ٤٠٥.

(٤) انظر: السنة ١/ ١٠٢، ١٠٣، وخلق أفعال العباد ٤٤-٥٥، وشرح العقيدة الطحاوية ١٣٧، وأصول السنة ١/ ٣١٢، والمسائل العقدية ٤٨٥.

(٥) سورة الأنعام الآية (١).

(٦) إعراب القرآن ٤/ ٩٧، وانظر: الفريد ٥/ ٥٤٣، ورموز الكنوز ٧/ ٩٨، والجامع لأحكام القرآن ١٦/ ٦١.

وأما المعنى فلو كان بمعنى "خلقنا التلاوة العربية" فباطل؛ لأنه ليس الخلاف ما يقوم بألسنتنا، وإنما الخلاف في أن كلام الله هو أمره نهيه وخبره، فعندنا أنه صفة من صفات ذاته»[١].

وسياق هذه الآية يفيد مقدار النعمة التي أمتن الله بها على العرب، حيث اختصهم بأن صيَّر هذا الكتاب الذي تكلم به مقروءًا بلغتهم العربية؛ تيسيرًا لفهم معانيه ومعرفة أحكامه وفرائضه وتشريفًا للغتهم التي نزل بها، فلا يأبى عن قبوله والعمل به إلا كل جاحد بعيد عن الإنصاف والرشد، وإلا لما كان لجعله عربيًا مزية على غيره من الألسنة[٢]، قال الإمام أحمد: «فلما جعل الله القرآن عربيًا ويسره بلسان نبيه ﷺ كان ذلك فعلًا من أفعال الله -تبارك وتعالى-، جعل به القرآن عربيًا»[٣].

ف "جعل" في القرآن على نوعين:

الأول: "جعل" من المخلوقين: وهي على وجهين:

الوجه الأول: على معنى التسمية، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴿٩١﴾﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾[٥].

الوجه الثاني: على معنى فِعْلٍ من أفعالهم، كما في قوله تعالى: ﴿جَعَلُوٓا۟ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا﴾[٧].

والثاني: "جعل" من الله تعالى: وهي إما بمعنى "خلق" أو "جعل" على غير معنى خلق.

فأما "جعل" بمعنى "خلق" فمنه قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾[٨]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ﴾[٩]، ومثله في القرآن كثير.

---

(١) البرهان ٤/ ١٣١.

(٢) انظر: تفسير الطبري ٣٥/ ٤٧، والمحرر الوجيز ٧/ ٥٣٢، والجامع لأحكام القرآن ١٦/ ٦١، والتحرير والتنوير ٢٥/ ١٦٠.

(٣) الرد على الزنادقة والجهمية ٢١٩.

(٤) سورة الحجر، الآية (٩١).

(٥) سورة الزخرف، الآية (١٩).

(٦) سورة البقرة، الآية (١٩).

(٧) سورة الكهف، الآية (٩٦)

(٨) سورة الأنعام، الآية (١).

(٩) سورة النحل، الآية (٧٨).

وأما "جعل" على غير معنى "خلق" فذلك في قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾[١]، لا يعني: إني خالقك للناس إمامًا؛ لأن خلق إبراهيم كان متقدمًا، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ﴾[٣]، لا يعني: اخلقني مقيم الصلاة.

فلما قال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾[٤] جعله جعلًا على معنى فِعْل من أفعال الله تعالى على غير معنى "خلق"[٥].

ولهذا لم تكن الدلالة اللغوية لمعنى الفعل ﴿جَعَلْنَاهُ﴾ غائبة عن احتجاج الإمام عبد العزيز الكناني في مناظرته بشر المريسي أمام الخليفة المأمون، فكان الفلج له باحتكامه إلى ما يؤول إليه "جعل" في القرآن الكريم وكلام العرب، فإنه ذهب إلى أن الفعل إذا كان متعديًا إلى مفعول واحد، احتمل أن يتضمن معنى "خلق"، وإن كان متعديًا لمفعولين كان بمعنى : صيَّر واعتقد وسمى[٦].

و أنه لما كانت "جعل" كلمة تحتمل معنيين: معنى "خلق" ومعنى "صيَّر"، لم يدع الله في ذلك اشتباهًا على عباده فيلحد الملحدون حتى جعل على كل كلمة علماً ودليلًا فرق به بينهما.

فالجعل الذي يكون على معنى الخلق جعله من القول المفصل الذي يستغني به السامع إذا أخبربه قبل أن توصل الكلمة بغيرها من الكلام، إذ كانت قائمة بذاتها، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾[٧]، فسواء عند العرب قال: "وجعل" أو قال: "وخلق"؛ لأنها قد علمتْ أنه أراد بهذا الجعل "الخلق"؛ لأنه أنزله من القول المفصل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾[٨]، وقوله وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ﴾[٩]، فعقلت العرب عنه أن معنى هذا: "وخلق لكم".

---

(١) سورة البقرة، الآية (١٢٤).

(٢) سورة إبراهيم، الآية (٣٥).

(٣) سورة إبراهيم، الآية (٤٠).

(٤) سورة الزخرف، الآية (٣).

(٥) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية ٢١٥ -٢١٩، وشرح الطحاوية ١٣٤.

(٦) إعراب القرآن ٤/ ٩٧،والرد على الزنادقة والجهمية ٢١٥، ، وشرح الطحاوية ١٣٤، والبرهان ٤/ ١٢٩، وروح المعاني ٢٥/ ٨٩.

(٧) سورة الأنعام، الآية (١).

(٨) سورة النحل، الآية (٧٢).

(٩) سورة النحل، الآية (٧٩)، وسورة السجدة الآية (٩)، وسورة الملك الآية (٢٩).

وأما "جعل" الذي بمعنى صيّره - الذي هو غير الخلق- فإن الله ﷻ أنزله من القول الموصل الذي لا يدري المخاطب به حتى توصل الكلمة بالكلمة التي بعدها فيعلم ما أراد بها، وإن تركها منفصلة -لم يصلها بغيرها من الكلام- لم يعقل السامع لها ما أراد بها حتى يصلها بغيرها، فمن ذلك قوله ﷻ: ﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[١]، فلو قال: "إنا جعلناك" ولم يصلها بما بعدها لم يعقل داود عليه السلام ولا أحد ممن سمع هذا الخطاب ما أراد أراد الله به؛ لأنه خاطبه بهذا القول وهو مخلوق، فلما وصلها بـ﴿ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ عقل داود وكل من سمع هذا الخطاب ما عنى به، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا ﴾[٢]، وكذا قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ﴾[٣]، فلو لم يصل ﴿ ٱجْعَلْ ﴾ بما بعدها ما عقل أحد ممن سمع ذلك ما عنى إبراهيمُ عليه السلام بدعائه[٤].

وهذا يجري على قوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ فمقتضى سنن كلام العرب الذي تعارفت عليه في خطابها ومخارج ألفاظها أن يكون جعلنا بمعنى "صيرنا"، وهو الذي جرت به سنة الله ﷻ في كتابه الذي نزل بلسانهم وخطابهم بما عقلوه وعرفوه من القول المفصل الموصل[٥].

---

(١) سورة ص، الآية (٢٦).

(٢) سورة البقرة، الآية (١٢٦).

(٣) سورة البقرة، الآية (١٢٨).

(٤) انظر: الحيدة والاعتذار ٦٩، ٧٠، وشرح الطحاوية ١٣٤، والبرهان ٤/ ١٣١-١٣٤.

(٥) انظر: الحيدة والاعتذار ٧٠.

الفصل الثالث:
الفعل "جعل" يعمل عمل "كان"

يأتي الفعل "جعل" عاملًا عمل "كان" فيكون من أفعال المقاربة الدالة على الشروع، فتكون بمعنى "بدأ"، مثل: جعل زيد يخطب، وجعل السائق يحدو[١].

فـ"زيد" اسم "جعل"، وجملة "يحدو" في محل نصب خبر "جعل".

ولا بد لهذا الفعل من أن يكون خبره جملة فعليه فعلها مضارع كما تقول: جعل الخطيب يتكلم[٢].

ويجب تجريده من "أن" الناصبة للفعل المضارع، فلا يصح أن تقول: جعل الإمام أن يقرأ؛ لما بين "أنْ" الناصبة وفعل الشروع من المنافاة؛ ففعل الشروع يدل على البدء والشروع في الحال، و"أن" تدل على الاستقبال، وبينهما تناقض[٣].

واشترطوا في هذا المضارع أن يكون رافعًا لضمير الاسم [٤]، ويقل رفعه لاسم ظاهر، فإن ورد كذلك يكون على أنه رافع لاسم فعل الشروع[٥]، كما في قول الشاعر:

وَقد جَعَلْتُ إذا ما قُمتُ يثقلني ثوبي فأنهض نهضَ الشاربِ الثَّمِلِ[٦]

---

(١) انظر: شرح المفصل ٧/ ١٢٦، والتسهيل ٥٩، وشرحه ١/ ٣٨٩، وشرح الألفية لابن الناظم ١٥٣، ١٥٥، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٥١٤، ٢/ ٨٩٨، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٢٧، ٣٣٤، وأوضح المسالك ١/ ٢٩٠، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٢٣، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٢٤.

(٢) انظر: شرح المفصل ٧/ ١٢٧، والتسهيل ٥٩، وشرحه ١/ ٣٩٠، وشرح ألفية بن مالك لابن الناظم ١٥٤، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٣٦، وأوضح المسالك ١/ ٢٩١، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٢٤.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ١٦٠ وشرح المفصل ٧/ ١٢٧، والتسهيل ٥٩، وشرحه ١/ ٣٩٠، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ١٢٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٢٧، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٣٠.

(٤) اشتراط جملة الخبر أن تكون فعلية، فعلها مضارع رافع لضمير اسمها، ويكون في جميع أفعال المقاربة؛ لأنها جاءت لتدل على أن مرفوعها هو الذي تلبس بالفعل، فلا بد في الفعل من ضمير مرفوع ليتحقق ذلك. انظر: التصريح ١/ ٢٨٠.

(٥) انظر: التسهيل ٦٠، وشرحه ١/ ٣٩٨، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٦٤، وأوضح المسالك ١/ ٢٩٤.

(٦) البيت لأبي حية النميري في ملحق ديوانه ١٨، والمقاصد النحوية ٢/ ١٠، والتصريح ١/ ٢٨٠.

وهو للحكم بن عبدل في شرح شواهد المغني ٢/ ٩١١.

وهو في ملحق ديون عمرو بن أحمد الباهلي ١٨٢، وخزانة الأدب ٩/ ٣٥٨.

وغير منسوب في أمالي السهيلي ٩٥، و شرح التسهيل ١/ ٢٩٠، ٢٩٨، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٢٨، ٣٦٦، وأوضح المسالك ١/ ٢٩٤، وهو للنميري ولابن أحمر في الدرر ٢/ ١٣٣، ويرى الشطر الثاني: الشارب السكر.

على تقدير: وقد جعلت إذا ما قمت أثقل وأضعف أو على أنه بدل من اسم " جعل "[١].

وشذ كون خبرها جملة فعليه فعلها ماض[٢]، كما في قول ابن عباس -رضي الله عنهما -: «فجعل الرجل -إذا لم يستطع أن يخرج- أرسل رسولًا»[٣]، وقول بعض العرب: إن البعير ليهرم حتى يجعل -إذا شرب الماء- مجَّه[٤].

حيث جاء "أرسل" و"مجه" فعلين ماضيين خبرًا لـ" جعل".

كما شذ وقوع خبرها جملة اسمية[٥]، كما في قول الشاعر:

وقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بني سُهَيلٍ *** من الأكوارِ مَرْتعُها قَرِيْبُ[٦]

والفعل "جعل" ملازم لصيغة الماضي، وحكى الكسائي مضارع "جعل"[٧]، وحكم النحويون بالشذوذ على على ما ورد من قول بعض العرب[٨]: إن البعير ليهرم حتى يجعل -إذا شرب الماء- مجَّه.

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٩٩، وأوضح المسالك ١١٥/ ٢٩٦.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٩٣. وأوضح المسالك ١/ ٢٩٨، والتصريح ١/ ٢٨٧.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب التفسير برقم ٦٥، ٦/ ١٦، واستشهد بهذا الأثر ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٣٩٣، وابنه في شرح الألفية ١٥٥. والتذييل والتكميل ٤/ ٣٤٥، وأبو حيان في الارتشاف ٢/ ١٢١، وابن هشام في أوضح المسالك ١/ ٢٩٧.

(٤) انظر: معاني القرآن ١/ ١٣٤، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٧١، وأوضح المسالك ١/ ٣٠٤، والتصريح ١/ ٢٨٧.

(٥) انظر: التسهيل ٥٩، وشرحه ١/ ٣٩٢، ٣٩٣، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٤٥. وأوضح المسالك ١/ ٢٩٣، والتصريح ١/ ٢٧٩.

(٦) البيت غير منسوب لقائل معين.

انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٩٣. وارتشاف الضرب ٢/ ١٢١، والمقاصد النحوية ٢/ ٨، وأوضح المسالك ١/ ٢٩٣.

و"القلوص": هي الناقة الشابة، و"الأكوار": جمع كور وهو الرحل. انظر: لسان العرب مادة "ق ل ص"، ومادة "ك ور"، والهمع ١ ١٣٠، والتصريح ١/ ٢٠٢ وشرح الأشموني ١/ ٢٥٩. والخزانة ٤/ ٩٢، والتذييل ٧١، والدر المصون ١/ ١٠٨.

(٧) انظر: توضيح المقاصد ١/ ٣٣، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٤١.

(٨) انظر: توضيح المقاصد ١/ ٣٣١، وشرح الأشموني ١/ ١٣١.

خاتمة البحث

أهم النتائج:

تعددت استعمالات "جعل"، فيعمل عمل "كان"، ويعمل عمل "ظن"، ويتعدى لثلاثة مفاعيل، كما يتعدى لمفعول واحد.

* أن لكل استعمال من استعمالات "جعل" معاني كثيرة.

* أن للمعتقد دور في تفسير بعض قضايا النحو، فقد اختلف تحديد.

معنى "جعل" بناء على النظرة الاعتقادية، فأهل السنة يؤولونه بـ"صيَّر"، والمعتزلة يؤولونه بـ"خلق".

* أن للسياق دلالةً على تحديد المعنى فالفعل "جعل"، احتمل معنى: خلق، وألقى، وحكم، ووصف، وهيأ، وغيرها.

* اختلاف معنى "جعل" في القرآن الكريم باختلاف الفاعل، فيحتمل معنى "خلق" منسوبًا إلى الله، ولا يحتمل ذلك مع المخلوق؛ لأنه لا ينسب له الخلق.

المصادر والمراجع

١ -الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القران الكريم، جمع ودراسة: د. محمد بن عبد الله السيف، دار التدمرية - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٢ -ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، مطبعة النسر الذهبي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٣ -الأصول الخمسة، المنسوبة إلى القاضي عبد الجبار بن أحمد الأسد أبادي، تحقيق: د. فيصل بدير عون، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٨م.

٤ -أصول السنة (رياض الجنة بتخريج أصول السنة)، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الشهير بأبي زمنين، تحقيق: عبد الله بن محمد بن عبد الرحيم البخاري، مكتبة الغرباء - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٥ -الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٦ -إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٧ -الأفعال في القرآن الكريم، د. عبد الحميد مصطفي السيد، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٨ -الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، دار الفكر - بيروت.

٩ -أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الفكر -بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

١٠ -البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١١ -البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين بن محمد عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - صيد، بيروت.

١٢ -البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي؛ تحقيق: د. محمد بن صالح الفوزان وآخرين ، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠هـ.

١٣ -بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، المكتبة العلمية - بيروت، لبنان.

١٤ -التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٥ -التحرير والتنوير، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون - تونس.

١٦ -التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي الغرناطي، مطبعة السعادة - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٢٨هـ.

١٧ -تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد؛ تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

١٨ -التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، مشورات دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٩ -تفسير أبي السعود، المعروف بإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود بن محمد العمادي الحنفي، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.

٢٠ -تفسير البغوي (معالم التنزيل)، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، دار ابن حزم - بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٢١ -تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، شركة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

٢٢ -التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٢٣ -توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المعروف بالمرادي، تحقيق: د. عبدالرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الثانية.

٢٤ -الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢٥ -الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٢٦ -الحيدة والاعتدال في الرد على من قال بخلق القرآن، أبو الحسن عبد العزيز بن يحيي الكناني، تحقيق: د. علي بن محمد الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٢٧ -خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل، الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، دراسة وتحقيق: د. فهد بن سليمان الفهيد، دار أطلس الخضراء - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.

٢٨ -دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د. محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة - القاهرة.

٢٩ -الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣٠ -الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله، إمام السنة أحمد بن حنبل، غراس الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٣١ -رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبدالنور المالقي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم - دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٣٢ -رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز، عز الدين عبدالرزاق الرسعني الحنبلي، تحقيق: د. عبدالملك بن دهيش، مكتبة الأسدي - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٣٣ -روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين السيد محمود الألوسي، تحقيق: فؤاد بن سراج عبدالغفار، المكتبة التوفيقية - القاهرة.

٣٤ -شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة السعدة - مصر، الطبعة الرابعة عشرة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

٣٥ -شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي - القاهرة.

٣٦ -شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار بن أحمد، تعليق: الإمام أحمد بن الحسين أبي هاشم؛ حققه: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٣٧ -شرح ألفية بن مالك لابن الناظم، تحقيق؛ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل - بيروت.

٣٨ -شرح ألفية ابن معط، عبدالعزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٣٩ -شرح التسهيل لابن مالك الأندلسي، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للنشر والطباعة - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٤٠ -شرح التسهيل (المسمى بتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، تحقيق: د. علي فاخر وآخرين ، دار السلام - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٤١ -شرح الطحاوية في العقيدة السلفية، علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي، تحقيق: أحمد محمود شاكر، وزارة الشؤون الإسلامية - الرياض، ١٤١٨هـ.

٤٢ -شرح العقيدة الواسطية، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، شرح معالي الشيخ: د. صالح بن فوزان الفوزان، دار العاصمة - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٢م.

٤٣ -شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي ، تحقيق: د. حسن الحفظي، ود. يحيى بشير مصري، جامعة الإمام، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٤٤ -شرح الكافية الشافية، أبو عبدالله محمد بن مالك، تحقيق: د. عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٤٥ -شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: د. رمضان عبدالتواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

٤٦ -شرح المفصل، ابن يعيش النحوي، عالم الكتب - بيروت، ومكتبة المثنى - القاهرة.

٤٧ -صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت.

٤٨ -الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، سليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل، دار المنار - القاهرة.

٤٩ -الفريد في إعراب القرآن المجيد، المتنخب الهمزاني، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٥٠ -الكتاب، سيبويه، تحقيق: وشرح عبدالسلام محمد هارون، الهيئة المصرية للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

٥١ -الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم الزمخشري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٥٢ -لسان العرب، ابن منظور الأفريقي المصري، دار صادر - بيروت.

٥٣ -اللمع في العربية، أبو الفتح بن جني، تحقيق: د. حسين شرف، عالم الكتب، ١٩٧٩م.

٥٤ -مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، علق عليه: محمد فؤاد سزكين.

٥٥ -مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، وزارة الشؤون الإسلامية - السعودية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٥٦ -المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح ابن جني، تحقيق: د. علي النجدي ناصف وآخرين، دار سزكين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٥٧ -المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي، تحقيق: الشيخ عبدالله الأنصاري وآخرين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٥٨ -المحيط بالتكليف، القاضي عبد الجبار، جمع: الحسن بن أحمد بن متوية؛ تحقيق: عمر السيد عزمي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر.

٥٩ -المسائل العقدية التي حكى فيها ابن تيمية الإجماع، خالد بن سعود الجعيد وآخرون، دار الفضيلة - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٦٠ -المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار المدني - جدة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٦١ -مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار المأمون - دمشق، الطبعة الثانية.

٦٢ -معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش الأوسط، تحقيق: د. فائز فارس، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٦٣ -معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

٦٤ -معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، شرح وتحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٦٥ -المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، عواد بن عبد الله المعتق، دار العاصمة -الرياض.

٦٦ -معجم شواهد النحو الشعرية، د. حنا جميل حداد، دار العلوم - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٦٧ -المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٦٨ -المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي أبو الحسن عبد الجبار الأسد آبادي، قوم نصه: إبراهيم الأبياري؛ تحقيق: محمود قاسم وآخرين.

٦٩ -مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عبداللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة - الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٧٠ -المفصل في علم العربية، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: د. خالد بن إسماعيل حسان، مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٧١ -المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بـ(الشواهد الكبرى)، بدر الدين العيني، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٧٢ -المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: د. محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٩٩هـ.

٧٣ -همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية - الكويت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٧٤ -الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: محمد حسن أبو عزم الزفيتي، القاهرة، ١٤٠٦هـ.